

# (الثقافة الجديدة) تحاور الأستاذ الدكتور محمد الربيعي

حاوره: سوران قحطان



الأستاذ الدكتور محمد الربيعي، عالم عراقي مغترب. استاذ متمرس في الهندسة البايوكيميائية في جامعة دبلن، وسابقا في جامعة برمنغهام، وباحث اقدم في معهد كونوي للعلوم الطبية، ورئيس شبكة العلماء العراقيين في الخارج (نيسا). عمل خبيراً لعدد كبير من الشركات الطبية والصيدلانية، والمؤسسات البحث العلمي الاوربية، وأستاذا زائراً لعدد من الجامعات العالمية، وخبيراً في شؤون التعليم العالي في منظمة اليونسكو، ومستشاراً فخرياً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. نال العديد من الجوائز المميزة، بسبب اكتشافاته ومؤلفاته العلمية. نشر ما يزيد على 500 بحث وكتاب ودراسة واستعراض وفصل كتاب وبراءة اختراع، واكثر من 100 دراسة ومقالة وكتيب حول التربية والتعليم العالي.

**الثقافة الجديدة:** تسود قطاعات التعليم بمستوياتها المختلفة، وخصوصا قطاع التعليم العالي في العراق، ظاهرة لا تقل خطورتها عن ظاهرة الأمية المستفحلة بين شرائح سكانية وعمرية متنوعة. يطلق بعض الكتاب عليها مصطلح "الأمية المقنعة".

يمكننا أن نعرّف هذه الظاهرة، قياسا بمفهوم "البطالة المقنعة" في الاقتصاد، على أنها توصيف لتلك الجامعات التي تخرجت من مؤسسات تعليمية معترف بها، لكنها لم تحصل على المؤهلات العلمية والاكاديمية والبحثية الفعلية التي من المفترض ان تمنحهم إياها هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك ليس لهذه الجامعات الامكانيات المعرفية والمنطقية على التفكير العلمي، او على استخدام ما يفترض انها امتلكته من مؤهلات، في استنباط او تطوير اية معارف جديدة.

طبعا، في هذا السياق يمكن الحديث عن عدة مستويات من الامية المقنعة. فهناك الامية الاكاديمية العلمية، والامية المنهجية الفكرية، والامية التقنية، والامية الثقافية بمعناها العام، وغيرها. كما ان هذا الشكل من الامية سيحلنا بالضرورة الى اولئك العاملين في مجالات مختلفة خصوصا في مؤسسات الدولة، ممن بقوا اسرى لمعارفهم ومعلوماتهم وخبراتهم القديمة، من دون ان يقدموا على تطويرها.

كما ان مصطلح او - ان جاز لنا القول- مفهوم (الامية المقنعة) سيحلنا ايضا، الى تلك الجامعات من جيش العاطلين المحسوبة عرفا و"رسميا" على الفئات المؤهلة

"اكاديميا" دون ان تحمل من هذه المؤهلات سوى وثائق تخرجها، سواء كانوا خريجي معاهد ام كليات ام حتى من الحاصلين على شهادات عليا. طبعا، لا يمكن عدّ هذه الجامعات باي حال من الاحوال على انها ثروات وذخائر معرفية احتياطية. فأعداد المتعلمين المطلقة لا تعكس واقعا علميا او اكاديميا ولا حتى ثقافيا بالمعنى الحقيقي.

- ما هي رؤيتكم لهذه الظاهرة بتجلياتها المختلفة؟ وهل من الجائز أن نطلق عليها بالقياس مصطلح (الأمية المقنعة)؟ وبالتالي هل يمكن أن يتبلور الأخير كمفهوم مفتاحي يمكن ان يستخدم في التحليل؟

نتطلع لأن تستعرضوا لنا رؤيتكم عن السبل والآليات الكفيلة بالشروع في مكافحة هذه الظاهرة وما يماثلها؟

د. محمد الربيعي: في البدء أقدم لكم ول(الثقافة الجديدة) بالشكر على استضافتكم لنا للحديث حول التربية والتعليم. وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة الى الجهد الكبير الذي يبذله أعضاء هيئة التحرير، وما يقدمونه من عطاء متميز ورعاية للفكر العلمي والثقافة التقدمية.

ذكرني استعراضك لما اسميته بظاهرة الامية المقنعة بقول الفيلسوف ألفريد نورث وايتهيد: "ليس الجهل، لكن الجهل بالجهل هو موت المعرفة".

هذا النوع من الأمية يهددنا جميعا. إنها ليست الأمية التقليدية بمفهومها المتعارف عليه، حيث لا يستطيع الشخص القراءة والكتابة. اننا نعيش اليوم تحت تأثير خطير من هذا الشكل الجديد من الأمية. وفقا للمفهوم المتعارف عليه: "يُعامل

المشكلة، وهذا ما يعرف ويعترف المجتمع به. ومع ذلك، هناك نوع آخر من الأميين وهم الافراد الذين يمكن أن يكونوا خطيرين ومدمرين بسبب نوع الأمية لديهم، وهي ما اسميتها بالامية المقنعة. وانا احب تسميتها بـ“الامية المختبئة“، ومن يتصف بها أسميه بالامي المختبئ. التسمية ليست بالمهمة، وما يهم هو ان الأميين المقنعين يجهلون أميتهم. أميتهم مخفية عن أنفسهم. ولأنه لم يتم التعرف إليهم مطلقا فهم مخفيون عن الآخرين أيضا. الأميون المقنعون يجهلون جهلهم. لا يعرفون أنهم لا يعرفون. إنهم لا يفهمون تماما المعلومات والأفكار التي يتم تلقيها أو دراستها أو تطبيقها، ولا يدركون أنهم لا يفهمون. تقوم أفعالهم ومشاعرهم ومعتقداتهم على افتراضاتهم وأفكارهم ومفاهيمهم الخاطئة غير المعروفة. يمكن أن تتراوح مشاكل ونتائج كونك أميا خفيا من الهزل إلى الكارثة.

من هو الأمي المقنع؟ هناك مثالان عن الامي المقنع: الأول، هو الفرد الذي يعاني من اضطراب في منهجية التفكير من ناحية، وقصور الفكر الجدلي من ناحية ثانية، ما يجعله غير قادر على الفهم، بنوع من العجز، يدفعه أحيانا الى اطلاق الاحكام المسبقة والآراء المتسرعة والادعاء بالقدرة على حل المشاكل من دون أن يجشم نفسه عناء الجهد الفكري، لتحليل الواقع وفهمه. والمثال الثاني، يكمن في الجهل الوظيفي كموظف المكتب الذي لا يعرف الأنظمة واللوائح التي تحدد وظيفته، ولا يعرف واجباته، او الطبيب الذي يصف لك عددا من الوصفات، التي لا علاقة لأي منها

الشخص البالغ من العمر سبعة أعوام فما فوق، والقادر على القراءة والكتابة بفهم بأي لغة، على أنه متعلم“، الا اننا نشهد الآن شكلاً من أشكال الأمية يتسلل إلى أولئك المتعلمين. اليوم، تحت تأثير العولمة “العالم قرية صغيرة“، والتقنيات الرقمية والثقافة البصرية السائدة، يبدو أننا نقرأ (ونرى) بفهم أقل؟ هذا الشكل الجديد من الأمية له علاقة بنواقص معينة في الفهم. القراءة أكثر من مجرد رؤية الكلمات أو حفظها. انها امر يتعلق بفهم الكلمات، حول اكتشاف وبناء المعنى حيث انه لا يتم جمع معنى الكلمات التي نقرأها من القواميس وحدها. اننا نحتاج الى الفهم لإدارة مهام الحياة اليومية التي تتطلب مهارات قراءة تتجاوز المستوى الأساسي، بحيث تمكننا من المشاركة في جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة من أجل الأداء الفعال للمجتمع، وأيضاً لتمكيننا من الاستمرار في استخدام القراءة والكتابة من أجل تطويرنا الشخصي وتطوير مجتمعنا. ربما تكون الامية المقنعة أخطر أنواع الأمية وأكثرها تدميراً. لقد ذكرت في مستهل سؤالك مصطلحات كالأمية الاكاديمية العلمية والامية المنهجية الفكرية والامية التقنية والامية الثقافية، وهي التي لا نمتلك فهما وإدراكا جيدين للمشاكل المرتبطة بهذه الأنواع من الأمية. فإذا ما لاحظت أفرادا أميين غير متعلمين وأميين وظيفيا، فأنت على دراية بالإحباط وخيبة الأمل الناجمة عن افتقارهم إلى معرفة القراءة والكتابة. هؤلاء الأفراد يدركون مشكلتهم وكثيرا ما يعزرون فشلهم الى هذه

المعرفة والخبرة. مع ذلك، يكمن أسلوب طويل المدى لايقاف انتشار الظاهرة، في التعليم المستمر مدى الحياة، الذي يهدف الى الحصول على خبرات تعليمية من دون ربطها بعمر محدد او فترة زمنية معينة او مرحلة دراسية، ويزيد من الثقة الشخصية عند الفرد ويشجع على تعزيز دور المشاركة الاجتماعية عنده. بالإضافة الى بناء الشخصية المتكاملة، وتفعيل الفعل الثقافي الجاد والمستنير، وتشجيع التفكير النقدي في المدارس والجامعات، والذي يساعد في تعزيز قدرة الدماغ على التحليل المنطقي، من خلال دعم مهارات الافراد الشخصية المرتبطة بالفهم.

**الثقافة الجديدة:** يقودنا السؤال السابق الى موضوعة شائكة بطبيعتها. يرتبط بها كما أشرت في احدى مقالاتك "فشل نظام التربية والتعليم". الموضوعة هي سيادة نمط التدريس الذي يعتمد بشكل يكاد يكون حصريا على نظام الملخصات والمحاضرات والملزمات. نمط التدريس هذا ربما يمتد في كافة مستويات التعليم العالي في العراق، مع غياب يكاد يكون شاملا للمنهج العلمي الذي ينطلق من أولوية البحث، سواء كان نظريا ام ميدانيا.

وبالتالي، بدلا من اعتماد منهجيات حل المشكلات المستندة الى التفكير النقدي الحر، نقشى منهج حفظ وتلقين تقليدي، لا يعتمد حتى على الكتاب العلمي، انما على محاضرات وملخصات اغلبها قديمة وعامة، ولا تواكب التطور. قسم غير قليل منها مكتوب من قبل اساتذة آخرين،

بمرضك، او الميكانيكي الذي "أصلح" سيارتك ثلاث مرات لنفس المشكلة.

تظهر المشاكل التي تسببها الأمية المقنعة في القوانين التي لم تدرس مضامينها، او المنتجات التي لم تكتمل صناعتها، او الوظائف سيئة الأداء، أو "الثقافة" الضارة. نحن بحاجة إلى مواجهة الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن المشكلات التي غالبا ما توصف بأنها مشكلات "الإنتاج" أو "الجودة" أو حتى مشكلات "القهر والتسلط" قد تكون في الواقع مشكلات تعليمية. علامة التعليم الحقيقي هي القدرة على تكوين افراد متعلمين ومتقنين وإنتاج منتجات عالية الجودة بكميات كبيرة. الأمية المقنعة تمنع الإنتاج الجيد مهما كان مجال العمل، وهي كنتيجة لفقدان التعليم الحقيقي الذي يمكنها من ان تؤدي الى حذر تدفق الأفكار في أي مجال تعليمي بطريقة تؤدي بدورها إلى قمع المزيد من الفهم، والى تكوين افراد يمكن وصفهم بأنهم أميون مقنعون.

لربما من الصعوبة تصور وجود أساليب فاعلة لمكافحة هذه الظاهرة، في ظل الانتشار السريع لوسائل الاتصال والحسابات الشخصية وصفحات التواصل التي حولت المثقف والمتعلم الى ممارسين لهواياتهم عبر الرسائل الفيسبوكية والتغريد وانغمارهم في حوارات وهمية وقضايا عامة. بالإضافة الى انتشار الفساد الإداري والمالي والذي يؤدي الى استغلال الموظف لموقعه وصلاحياته، للحصول على مكاسب ومنافع غير مشروعة، وبدون الحاجة الى بذل جهود إضافية للتعلم واكتساب

من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاما لا يمكنهم كتابة رسالة قصيرة باللغة العربية او الانكليزية. ونسبة عالية منهم لا يعرف شيئا عن أي عالم أو مفكر أو أديب عالمي. حتى كثير من الطلبة في الجامعات ليسوا أفضل حالا. وبالتأكيد يعد العراق من الدول المتأخرة في المعايير الدولية لفهم مفاهيم الرياضيات والعلوم الهامة.

يتعلم معظم الطلبة العراقيين بالتلقين، طوال الطريق من المدرسة حتى الكلية. لذا فهم غير قادرين على التعامل مع مهارات التفكير التي تتطلبها أماكن العمل الحديثة. بالرغم من عدم وجود دراسات حول نسبة المهندسين العراقيين الخريجين القابلين للتوظيف لكن الملاحظات التي جمعتها تبين أن المهندسين لا يمتلكون المهارات التحليلية اللازمة لوظائف هندسة البرمجيات في الشركات الدولية على سبيل المثال.

لكن لماذا يستمر التعلم بالتلقين؟ إن عادة تلقين الأطفال بما هو موجود في الكتب المدرسية حتى يتمكنوا من الحفظ والنجاح في الامتحانات أمر مترسخ في تعليمنا. التلقين، وهو نقل من جانب واحد للمعلومات من المعلم إلى الطالب، هو كيفية عمل كل السنوات الدراسية في العراق. إنه أيضا المعيار السائد لمعظم وسائل التواصل بين البالغين والأطفال في مجتمعنا. يستمر البالغون في توجيه المعلومات للأطفال وتكرارها. وبالتالي، يمتص الأطفال المعلومات دون فهم وتحليل ونقد. إنه يعيق قدرتهم على التعلم بمفردهم.

تركز مناهجنا على الحفظ وترديد

بعضهم متقاعدون بل وربما حتى متوفين. وبعضها الآخر كُتب بقلم طالب مجتهد، سريع الكتابة. بل إن الكثير منها معتمدة في أكثر من جامعة وكلية بعيدة عن تلك التي كتبت أو أعدت فيها.

إن اشكالية مضامين مناهج التعليم في العراق كبيرة. فهي بحاجة ماسة إلى مراجعة نقدية شاملة، سواء لأسسها وتوجهاتها التربوية والفكرية، ام للأساليب والطرق المنهجية التي بنيت عليها شكلا ومضمونا. وهذا يتطلب إصلاحا جذريا للجامعة وللتعليم الجامعي عامة، من اجل مواكبة التحولات والمستجدات في المحيط العام، وكي تكون العلاقة به تكاملية وتبادلية.

- قراؤنا ينتظرون من حضرتكم أن تعمق لهم وجهات نظرك التي أعلنتها سابقا، حول مثل هذه الظواهر. وأن يتم تسليط الضوء على أسبابها وسلبياتها وما هي الآليات الملموسة للتخلص منها.

أ. د. محمد الربيعي: التعلم عن ظهر قلب مثل السرطان. إنه يقضي على مستقبل ملايين من التلاميذ، يذهبون إلى المدارس حاليا في العراق. الإحصائيات تشير الى عدم وصول 47 في المئة من تلاميذ المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وإلى أن نسبة الذين نجحوا بالوصول إلى الجامعة هي 23 في المئة فقط من طلبة الثانوي. أبرز الصدمات جاءت بعد نشر دراسة لمؤسسة بحثية تضمنت الكشف، بخصوص الموسم الدراسي 2017/2018، عن رسوب ما يقارب مليون تلميذ وتلميذة في المرحلة الابتدائية. نسبة كبيرة

الغث والسمين، وبين الحقيقة والخرافة. التلقين جريمة ارتكبت من قبل الأنظمة التعليمية بحق تلاميذنا، وذلك بالتركيز على حشو المعلومات، ومن دون الاهتمام بتنمية المهارات الحقيقية التي تعينهم في الحياة. وكما يذكر حمزة الخوالدة الخبير الأردني في تطوير التعليم بأنها ”جريمة حقيقية بكل معنى الكلمة، فإذا كانت إراقة الدماء تقتل الإنسان فجريمة التعليم قتلت الحاضر والمستقبل وأجمل ما في الإنسان. ما الذي نفعه بأبنائنا في مدارسنا وبيوتنا؟ نحن نعلم شغفهم ونقتل روح السؤال عندهم. نكافئهم على إجابة السؤال وليس على قدرتهم على طرح سؤال جيد، بل قد نعاقب أحياناً على كثرة السؤال. ولأجل ذلك أصبح عندنا أزمة وانعدام في الإبداع، بالرغم من أن القدرة على طرح الأسئلة الذكية المبدعة معيار أصدق وأهم بكثير من القدرة على حفظ الأجوبة الصحيحة الجاهزة“.

باعترادي انه لن يتغير هوس التعليم بالتلقين، إلا إذا كانت لدينا قيادة تربوية ومعرفية أقوى في نظامنا التعليمي ومدارسنا. يجب على قادة التعليم – من المسؤولين والمفتشين والمديرين - تحويل تركيزهم من إدارة التعليم إلى ”التعليم الرائد“. يجب على القادة التأكد من أن جميع المدارس تسهل فهما أعمق للمحتوى، بحيث يتم تجهيز كل تلميذ في كل فصل دراسي بالقدرة على اكتساب المعلومات وتطبيقها عند الضرورة.

”طاح حظك“ هذا هو صوت معلم حسين، وهو يوبخه عندما فشل حسين في كتابة الجملة في تعريف كما هو مذكور في

الحقائق والصيغ والتعريفات من الكتب المدرسية. ولا تستخدم المدارس العراقية مواد تعليمية غير الكتاب المدرسي. بينما يكافئ نظام الامتحان النقل الحرفي لمحتوى الكتاب المدرسي، بدلاً من التفكير المستقل، وتركز أسئلة قليلة فقط على التفكير التحليلي. لا عجب ان يتم ”تعليم الطلبة من اجل تحضيرهم للامتحان“ بأسلوب التعرف إلى أنماط الأسئلة وحل المسائل.

قلة قد لا توافق على أن ربط جداول الضرب في الذاكرة، يمكن أن يسرع من حل المسائل الرياضية. يمكن لمعظم الأطفال في العراق أن يرددوا عبارة ”ثلاثة توائم هي ستة“. لكن قلة منهم يفهمون أن هذا هو نفس الشيء الذي يعني إضافة اثنين ثلاث مرات إلى نفسه. لذلك، حتى المسائل الكلامية البسيطة التي تنطوي على الضرب، تُربكهم.

إنّ تجاهل كون التعليم الزائف (وليس التعليم بحد ذاته) كأسلوب ومنهج مميز، له فلسفته وأهدافه وطرقه ”التربوية“، أوقع التربويين، ومن ورائهم السياسيين في مأزق، أدى الى هدر الكثير من الجهد والأموال. اعتمد التعليم الزائف على صفة مهمة، وهي حشو الأدمغة بالتلقين، والتي تصبح أكثر ملاءمة وأهمية من عمليات إنشاء المعلومات الجديدة. ويصبح التحدي الرئيس هو مقاومة، ونبذ المعرفة الوافدة التي تعزز المعرفة الحقيقية، واستخدام العقلانية التجريبية، في مقابل الحفظ واجترار المعلومات وتقبل الخرافة والتقاليد البالية من دون اشغال العقل في التمييز بين

مناصب وظيفية ملائمة في الشركات العالمية، ويرجع ذلك - إلى حد كبير - إلى أن معظم الخريجين لا يستطيعون تطبيق معارفهم لحل مشاكل العالم الحقيقي.

ودواء هذه المشكلة يكمن في الإعداد والتنشئة والتربية، وفي ضرورة التخلص من التلقين والحفظ، والذي لعب دوراً أساسياً في بناء المناهج منذ تأسيس المدرسة الحديثة، فأصبحت العملية التعليمية، سواء في المدرسة أم الجامعة عبارة عن تلقين المعلومات تلقيناً عمى غير واع، وقيام الامتحانات على تذكر المعلومات واجترارها وإبداله بأساليب التعليم الحديثة المبنية على التفكير النقدي، بديلاً للكسل العقلي الذي يسببه التلقين.

يقوم معظم المعلمين والتدريسيين بتخطيط محدود أو بدون تخطيط قبل بدء الدراسة. هذا يعني أن المعلمين والمدرسين يميلون إلى نقل المعلومات بأسهل طريقة ممكنة - الكتابة على السبورة أو القراءة من كتاب، بينما يقوم الطلاب بنسخها في كتبهم. ما يجب على المسؤولين عمله هو إنشاء أنظمة تدعم المعلم ليس فقط لتخطيط المعلومات التي سيقدمونها للطلاب، ولكن أيضاً لكيفية تفاعل الطلاب مع هذا المحتوى. تدفع عملية التفكير في هذا الأمر مسبقاً المعلمين إلى دمج ممارسات تتجاوز أسلوب التدريس بالتلقين. ومع ذلك، يجب أيضاً أن يكون هناك تركيز على أنواع الأسئلة التي يتم طرحها على طلابنا، سواء في الامتحانات النهائية أو الفصلية أو حتى عندما يطرح المعلم سؤالاً على صفه. يجب تصميم الامتحانات لتزويد

الكتاب المدرسي. حذره المعلم من أنه إذا ارتكب هذه الأنواع من الأخطاء السخيفة، فمن المؤكد بأنه سيرسب في الامتحان! قضى حسين معظم العام الماضي في التحضير لامتحانه، حيث كان يحضر دروساً سبعة أيام في الأسبوع، وحيث كان يتلقى أسئلة الامتحان السابقة، ويحاول حفظ إجابات كل منها. كان الجميع يعلم أن الذين حفظوا أكثر حصلوا على أعلى الدرجات. غالباً ما وجد نفسه في منتصف الليل مستخدماً تقنيات "علم الاستذكار للتعلم عن ظهر قلب"، ولتذكر الكلمات الرئيسية التي كان عليه استخدامها في كل تعريف. ألم يكن من المفترض أن تكون المدرسة حول التعلم والفهم؟ وبدلاً من التركيز على تحليل النصوص، أو وصف الظواهر العلمية، بدأ أن مستقبل حسين بأكمله يتوقف على ما إذا كان بإمكانه حفظ التعاريف.

قد يعود التركيز على التعلم بالحفظ عن ظهر قلب إلى الممارسة التقليدية لحفظ النصوص الدينية. أو لربما يعود ذلك إلى أساليب التعليم الأوروبية القديمة. في كلتا الحالتين، كان التعلم عن ظهر قلب هو العنصر الأساسي في نظام التعليم العراقي لسنوات عديدة. في حين أن العديد من العراقيين حققوا النجاح على الرغم من هذا النظام، فإن القدرة على تذكر المعلومات ببساطة ليست كافية في عالم اليوم عندما تكون هذه المعلومات متاحة على الفور لأي شخص لديه هاتف محمول. ولو أجرينا دراسة استقصائية على مخرجات التعليم الإعدادي والجامعي، لتأكدنا أن نسبة قليلة فقط منهم متعلمون بما يكفي، ليشغلوا

إلى الطرق التي تمكّن الطلاب من ممارسة التفكير النقدي بدلاً من مجرد مراقبة ذلك.

**الثقافة الجديدة:** لا يرتبط قطاع التعليم برغبات الفرد في التعلم فقط، ولا بحبه للعلم والمعرفة أو تعلقه بوظيفة أو مهنة ما، وإنما هو محكوم أساساً بجملته من الاعتبارات يقع على رأسها حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

ارتباطاً بهذا يتجلى ساطعاً في العراق سوء التخطيط، المتمثل من جهة بالكم الكبير للقبولات في بعض الفروع والتخصصات، والتي تفوق الحاجة الفعلية. على سبيل المثال لا الحصر: هل يحتاج العراق إلى هذه الأعداد الكبيرة من خريجي أقسام الفلك أو الفلسفة؟ أو من طلبة الدراسات العليا. ومن جهة أخرى يتمثل سوء التخطيط بأعداد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية، وطبيعة انتشارها المناطقية.

كان قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ساري المفعول، قد أشار إلى أن مهمة الوزارة هي "التخطيط والمتابعة للتعليم العالي والبحث العلمي وتنسيق وإقرار الخطط بعد وضعها من الجامعات وهيئة المعاهد الفنية وتوحيدها في خطة واحدة على مستوى الدولة والإشراف على حسن تنفيذها...". والسؤال هنا هو: إذا كانت الوزارة المعنية غير قادرة على القيام بمهمتها الرئيسية وهي التخطيط... ألا يؤثر ذلك تساؤلات عن مدى جدوى وجود وزارة للتعليم العالي في العراق؟ وهل البديل هو استقلالية مطلقة للجامعات والمؤسسات الأكاديمية الراقية في رسم

الطلاب بفرصة إظهار قدرتهم على تحليل المحتوى وتوليفه، وتطبيق ما تعلموه على مشاكل العالم الحقيقي.

عند تقييم نجاح المدارس، يجب على المسؤولين ألا يسألوا فقط: "ما الذي تم تقديمه للطلبة؟" أو "ماذا تم تعليم الطلبة؟" ولكن أيضاً "ما الذي تعلمه الطلبة؟" يجب على قادة المدرسة تنظيم الوقت في يومهم لملاحظة الصفوف لإثبات تعلم الطلاب. يجب أن يكون لدى المفتشين أنفسهم الوضوح فيما يجب البحث عنه، حتى لا يقبلوا بالتحقق من تعريف كلمة بكلمة لمفهوم علمي، ولكن بدلاً من ذلك يلاحظون ما إذا كان الطالب قد حقق القدرة على استخدام هذا المفهوم.

هناك العديد من الطرق التي يمكن بها تكيف المناهج والمقررات الجامعية مع متطلبات مختلف الظروف التعليمية. على سبيل المثال يقدم للطلاب مقالة أو كتاب أو فصل في كتاب أو فيديو، ويطلب منه أن يظلمها نقدياً. كما يمكن للطلاب تعلم الوصول إلى استنتاج خاص من خلال إعداد موقفه الشخصي على قضية مثيرة للجدل في أحد مواضيع المقرر. وينبغي أن تكون ورقة تحليل الطالب جزءاً رئيسياً من العمل في المقرر. والطريقة الأخرى لتشجيع التفكير النقدي هي السيمينارات النقدية. هذه السيمينارات قد تكون حول أفكار أو نتائج من مقالة مختارة من مجلة علمية (والتي يجب على الطالب الدفاع عنها أو مهاجمتها). ملاحظة أخرى مهمة وهي أنه عند تصميم مواضيع التعلم لتعزيز التفكير النقدي، ينبغي للتدريسي أن يسعى



سياساتها ووضع خططها ومتابعتها، أم ثمة بدائل أخرى؟

**هل يمكنكم التعليق على هذا التساؤل عبر اضاءة جوانبها المختلفة.**

**أ.د. محمد الربيعي:** انت تثير هنا مسألتين، قد لا يكون الترابط وثيقا بينهما، وهما تلبية احتياجات السوق من قبل الجامعات والاستقلالية المطلقة لها، أي استقلاليتها الإدارية والمالية والأكاديمية، والسبب أن الجامعات المستقلة قد تسعى الى زيادة أعداد الطلبة رغبة منها في التوسع استجابة لدوافع أخرى بغير تلبية احتياجات المجتمع والسوق، بالضبط كما كان سعي الوزارة المسؤولة عن إدارتها. لذا سأتناول كل منها على حدة.

تتحمل الجامعة جزءا كبيرا من مشكلة توفير القوى العاملة، فهي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية وتدريبها، وهي أيضا المسؤولة عن تخريج أعداد هائلة من العاطلين، حيث بلغت نسبة البطالة عام 2020 بين الشباب المتعلم في العراق، من ذوي المؤهلات العليا 40%. وحسب الاحصائيات فان أكثر من 50 ألف شخص تخرج في عام 2019 من الجامعات والمعاهد في العراق، وتم تعيين نحو الفين فقط من هذا العدد. ما يثير القلق هو الأعداد الهائلة من الخريجين غير المؤهلين تأهيلاً كاملاً أو صحيحاً، ولا تتناسب مؤهلات معظمهم مع الحاجيات المتقلبة لسوق العمل. هذا بالإضافة إلى ما تعكسه الاحصائيات بأن نسبة البطالة ترتفع مع ارتفاع مستوى الشهادة الجامعية، حيث تشير إحصائيات وزارة العمل والشؤون

الاجتماعية، إلى أنه في العام 2019 وحده، سجّل سبعة آلاف من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه أسماءهم ضمن قوائم المعوزين لدى الوزارة.

مع الأسف لم تهتم الجامعات لهذه المشكلة، فظلت أسيرة اهتمامات لا تتعلق كثيرا باحتياجات سوق العمل، منها احتواء الأعداد الكبيرة من مخرجات التعليم الثانوي، ولم ينصب اهتمامها في أن تصبح مؤسسات لتكوين كوادر تلائم عصر اقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات وتمتلك مهارات وظيفية وفنية وإنتاجية وإشرافية وإحترافية. بقيت الجامعات تلبية رغبات البرلمانين وقادة الدولة ومسؤولي الوزارة في التوسع افقياً عن طريق فتح كليات واقسام جديدة وقبول أعداد من الطلبة يفوق قدراتها الاستيعابية وامكانياتها التدريسية وبنائها التحتية. وما زاد الطين بلة هو الإصرار على الالتزام بالسياسات القديمة بشأن الاختصاصات التقليدية المتوفرة بكثرة، والتي لا يرغب فيها سوق عمل اليوم. لا ندعو الى إلغاء الاختصاصات الأساسية، ولكن ألا يمكن للجامعة الإبقاء على كثير من هذه الفروع، لكن بعدد محدود جداً من الطلبة مع توفير المرونة في التعلم والتكيف مع طبيعة الوظيفة؟ مع الأسف وبسبب العدد الهائل من التدريسيين في المواضيع التي لا يحتاجها سوق العمل وندرة أعداد التدريسيين في الاختصاصات التي تحتاجها بيئة العمل أصبحت الجامعات مثل المصانع القديمة، تنتج بضائع لا يحتاجها السوق ولا يرغب فيها المستهلك. الجامعة لم تعد تلعب دوراً

مهما من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة بدرجة عالية لإشغال الوظائف التي تتطلب مهارات كثيرة وبنوعية عالية، ولربما هي معذورة بسبب عدم وجود هذه الوظائف حالياً كنتيجة لخمود جذوة الاقتصاد وانعدام التنمية. كما ان دور الجامعات في تطوير اقتصاديات العراق اصبح يشكل تحديا خطيرا لها، ومهمة شبه مستحيلة، بسبب ان تمويل قطاع التعليم العالي لا يحظى بأولوية عالية في سياسة الحكومة العراقية خصوصا في ظل الاوضاع الحالية من انعدام الاستقرار ونقشي الفساد. وهذا الوضع يكبل من دور الجامعات ويعيق حركتها، وهو تحدي يرتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل اثقالا كبيرة تحول من دخوله الى عالم مجتمع المعرفة، وبالتالي تحويلها الى قوة اقتصادية واجتماعية ترقى بالبلاد الى مصاف الدول المتطورة.

ويلعب سوء التخطيط او عشوائيته او انعدامه دورا في هذا التخطيط الكارثي، وفي صعوبة التعامل مع الواقع والمشكلات والمتغيرات والتحديات لتحقيق الأهداف المستقبلية. لذا يجب ان يتناول التخطيط قضايا تتعلق بأهمية سوق العمل من خلال الاجابة على أسئلة من قبيل ما هي جهات النظر السياسية حول ملائمة سوق العمل لبرامج التعليم العالي من قبل الحكومة ومؤسسات التعليم العالي وأصحاب العمل؟ وكيف يتم إدراك التوازن بين العرض والطلب، وما هي التدابير المتخذة في حالة عدم التطابق؟ ما الذي يُنظر إليه على أنه مؤشرات توظيف مناسبة، وإذا

وُجدت على أساس أي بيانات، وكيف يتم تحديدها ومراقبتها؟ قد تنطبق قابلية توظيف الخريجين على نوعية الاختلافات بين المؤسسات التعليمية ان وجدت، وكذلك البرامج الاكاديمية المختلفة أو البرامج ذات الصلة المحددة بسوق العمل، وكيفية تقوية جودتها واغلاق البرامج ذات الأداء الضعيف، وهذه الخطوة ضرورية، فكثير من البرامج يتحتم اغلاقها في كثير من الجامعات الا اننا لم نشهد يوما اغلاق أي برنامج في الجامعات العراقية مهما كان ضعيفا ومهما كانت عدم ملائمته لسوق العمل. ويتم تشخيص دور الحكومة لتحقيق ارتباط أكثر تحديدا بين التعليم العالي وسوق العمل، فإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه العرض والطلب نحو عدد الخريجين ونوعية البرامج؟ بمعنى تحديد اعداد الطلاب في كل جامعة، ولكل مجال دراسة من خلال اعتبارات سوق العمل، وإدخال برامج جديدة او اغلاق البرامج القائمة، بناءً على معايير مستمدة من سوق العمل، وتطوير المناهج وإصلاحها. كما يجب معرفة دور أرباب العمل في زيادة سوق العمل وأهمية البرامج لهم، وهل لهم أي تمثيل في مجالس الجامعات والكليات. ومن هنا يتوجب علينا تحديد التوجه الصحيح الذي يتطلب إخضاع الجامعة لمتطلبات سوق العمل وذلك بالتحكم في نوعية الاختصاصات والمناهج وعدد الطلبة في كل اختصاص والتنظيم والإدارة الجامعية في ضوء هذا المبدأ. وهذا يتطلب إجراءات وتغييرات عميقة في هيكلية

بالإضافة الى مراكز بحثية تفتقر الى ادنى مستلزمات البحث العلمي.

لا بد من التأكيد على أهمية ان يقوم القسم بمهام إدارة اكثر من برنامج تخصصي. فمثلا اذا تم دمج اقسام الكيمياء والفيزياء والرياضيات وغيرها من اقسام العلوم الصرفة فلن تبقى أهمية لوجود عدد من الكليات، وستصبح الكليات المتناظرة عدا واحدة مجرد هياكل فارغة. الحل اذن يكمن في دمج الكليات المتشابهة، وبما يتناسب مع التوجه العالمي في اعتبار الأقسام كوحدة مالية واكاديمية واعتبار الكليات مجرد هيئات تنسيقية لذا فان كليات الطب وطب الاسنان والصيدلة والترخيص والعلوم الطبية الكلينيكية ستندمج في كلية واحدة، هي كلية العلوم الطبية وفيها اقسام او مدارس للطب والاختصاصات الأخرى. من هذا يمكن دمج كلية الآداب واللغات والعلوم الاسلامية والدراسات الاجتماعية والرياضية والفنون في كلية واحدة بحيث يمكن لعدة اقسام متشابهة كاللغة العربية، ان تصبح ضمن قسم واحد وكلية واحدة، وبحيث يمكن تقديم خدماته لكل الكليات والبرامج الأخرى داخل الجامعة. كما يمكن ان تدمج الأقسام الخدمية كالحوسبة وغيرها والموجودة في كليات الجامعة الواحدة.

أما استقلالية الجامعة فهي باعتقادي اهم الركائز لبناء الجامعة في العصر الحديث. وبالنسبة لي هي مفهوم محدود أعني به حرية الجامعات وعدم خضوعها الى السيطرة الخارجية في المسائل المتعلقة بالفعاليات الأكاديمية، وفي صياغة وتنفيذ

الجامعة، كما يتطلب أيضا دراسات شاملة عن سوق العمل الحاضر والمستقبلي بما فيه حصر أسواق العمل الحقيقية، ومعرفة متطلبات كل وظيفة، وكيفية توفير الكفاءة اللازمة. ومن هذه الإجراءات إعادة تنظيم الكليات والاقسام على اسس ادارية سليمة، وذلك بدمج الكليات والأقسام المتشابهة والغاء تلك الاقسام التي لا يتوفر لها سوق عمل، والفائضة عن الحاجة، وتقليل عدد الاداريين من عمداء ورؤساء اقسام مصحوبة بترشيح النفقات والاعتماد على الخبراء الاقتصاديين لرسم السياسات المالية.

ففي معظم الجامعات العالمية لا يزيد عدد الكليات على 5 - 10 كلية، بينما يصل العدد في الجامعات العراقية الى اكثر من 20 كلية، وهو ما يرهق ميزانية التعليم العالي من رواتب ومخصصات للعمداء ورؤساء الأقسام والموظفين لا ضرورة لها. من الشائع في الجامعات العالمية انه كلما قل عدد الكليات كلما تحسنت ادارة الجامعة، وارتفعت الكفاءة الاكاديمية وخفضت التكاليف. وفيها ايضا تنعدم الازدواجية في البرامج والشهادات ويكثر التعاون المشترك في التدريس والبحث العلمي، وتتم الاستجابة بكفاءة لاحتياجات سوق العمل. يختلف هذا التنظيم الاداري عن ممارسات الجامعة في العراق حيث ترى كثرة الكليات والاقسام ذات الاختصاصات المتشابهة، فليس غريبا ان ترى في جامعة واحدة عدة اقسام متشابهة الاختصاص لها اجهزة ادارية متشابهة، وترى كليات لها نفس الاهداف والبرامج،

السياسات والبرامج الجامعية. ويفترض أن تدار الجامعة المستقلة من قبل ادارة معينة او منتخبة من قبلها بالكامل، وينبغي ألا يكون هناك املاء من خارج الجامعة إلى ما ينبغي أن تكون معاييرها الاكاديمية والعلمية، ما عدا تلك الشروط التي تضعها سلطات التمويل لترشيد ومراقبة صرف الاموال الممنوحة من قبلها.

لو تمنعنا في معالم الاستقلالية او كما تسمى في الادبيات العالمية للحكم الذاتي بالجامعات لبدا لنا في حقيقته مشروعا واسعا، ويحمل طابعا متعدد الأبعاد. هناك قائمة واسعة الابعاد، ولكن معظم الكتاب يتفق إلى حد كبير على ثلاثة، هي الاستقلالية المؤسساتية، والاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي. يشير الحكم الذاتي المؤسساتي إلى قدرة وسلطة مؤسسات التعليم العالي في تحديد أهدافها الخاصة، وتعيين مجلس إدارتها، واختيار وتوظيف التدريسيين والباحثين والموظفين. ويشير الاستقلال المالي إلى قدرة المؤسسات الجامعية على الحصول على التمويل، وتحديد الرسوم الدراسية، وامتلاك وإدارة المباني.

هل يمكن للجامعة العراقية أن تكون مستقلة تماما؟ إن فكرة الحكم الذاتي او الاستقلالية موجودة منذ العام 2003 عندما بدأت شخصيا بطرحها في أروقة الحكم والتعليم العالي، الا انها بقيت "محدودة" وغير مفهومة، وعلى الرغم من تناولي الموضوع في مجموعة واسعة من الكتابات والمحاضرات وغيرها من الأعمال ذات الصلة بموضوع الاستقلالية لم تصبح

العديد من الأسئلة، المتعلقة بالتبرير النظري لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي، موضوعا لدراسة متعمقة في الوزارة او في الجامعات العراقية حتى الآن. تحليل حالة مؤسسات التعليم العالي في العراق، ليس كاملاً، طالما أن أسئلة الاستقلالية المؤسساتية لا تزال تفهم بشكل سيئ. لا توجد أبحاث تربوية أساسية للباحثين العراقيين الذين هم على دراية بمشاكل التعليم العالي من الداخل بالرغم من طلبى من الجامعات كجزء من مراجعتى لاداء وتقييم الجامعات، القيام بهذه البحوث.

ومع ذلك توجد تجربة مهمة نفذت في الجامعة التكنولوجية في عهد الوزير عبد الرزاق العيسى، حيث منحت استقلالية مقتنة، شملت منح الجامعة لبعض الإجراءات الإدارية والأكاديمية، وبمفهوم تحقيق اللامركزية، لكن التجربة سرعان ما قبرت من قبل الوزير قصي السهيل. في حينها لعبت دورا مهما في تطبيق هذه التجربة، وفي وضع اطار مفاهيمي ونظري للاستقلالية. بنظري انه دون استحداث مؤسسات جديدة انطلاقا من الأسس العامة لأسلوب الحكم الذاتي المتمثل في استقلالية المؤسسات التعليمية، واعتبار كل جامعة حرما ذا حصانة تتمتع بشخصية اعتبارية، لن تكون الاستقلالية حقيقية.

اسمح لي ان استغل هذا اللقاء، لكي اعرض على قراء (الثقافة الجديدة) كوثيقة تاريخية مضامين مشروع الاستقلالية الذي عرضته على الوزارة والجامعة التكنولوجية في الوقت الذي كانت الاستقلالية تحت المناقشة من قبل الطرفين. تضمن مشروعى

لاستقلالية الجامعة التكنولوجية ما يأتي:

1 - تشكيل المجلس الاكاديمي للجامعة: يضم رئيس الجامعة ومساعديه وعمداء الكليات وعددا من الاساتذة المنتخبين، وممثلين عن الموظفين والطلبة. يقوم المجلس بانتخاب رئيس المجلس ورؤساء اللجان المختصة وصياغة السياسة الاكاديمية للجامعة، والمصادقة على السياسة العامة الادارية والمالية للجامعة، ومراقبة الاداء الاكاديمي والاداري، ومنح وحجب الثقة عن المناصب القيادية وإقرار التقرير السنوي والخطة الاستراتيجية.

2 - تشكيل مجلس أمناء الجامعة: يتضمن عددا من التدريسيين بدرجة استاذ ورئيس الجامعة ومساعديه وبعض العمداء من درجة استاذ، وعددا من الشخصيات ووجهاء المجتمع والمدينة ومن ذوي الخبرة والاختصاص، ومن بعض علماء الداخل والخارج من غير اساتذة الجامعة. ومسؤولية المجلس هي متابعة والاشراف على اعمال رئاسة الجامعة ومعاونتها في التخطيط وصياغة المشاريع وحماية مصالح الجامعة، والاشراف على عملية اختيار قيادات الجامعة ومسؤولية اعادة هيكالية الجامعة.

3 - مجلس الجامعة: يضم رئيس الجامعة ومساعديه والعمداء وهو السلطة التنفيذية للجامعة، حيث يتم فيه اقرار خطط القبول وخطط البحث العلمي والموافقة على فتح او إلغاء الاقسام والكليات، ومنح المراتب العلمية بناء على توصيات لجنة الترقيات المركزية في الجامعة، ومنح الشهادات والمهام الادارية الاخرى.

4 - المهمات المالية: الجامعة تكون مستقلة ماليا، وتحصل على المنح المالية من الدولة مباشرة، ومن جهات اخرى بصورة هبات وتبرعات ووقف واكتتاب، وتضع اسسا للتمويل كتحديد اجور دراسية للدراسة (النفقة الخاصة والعامة)، وايرادات مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية، بالإضافة الى المنح المالية التي يفوز بها التدريسيون من جهات ومؤسسات اجنبية. ويتحكم مجلس القسم (رئيس القسم وأعضاء الهيئة التدريسية) بمالية القسم، ويشرف على مسائل الصرف، ويقوم بعملية الصرف مسؤول مالي، عضو في الهيئة التدريسية.

5 - يكون قبول الطلبة في الجامعة بصورة مستقلة عن الوزارة، وتحدد شروط القبول من قبل الجامعة، وعلى اساس حاجة السوق والمجتمع، وبما يضمن النوعية وشروط ضمان الجودة.

6 - تتمتع الجامعة باستقلالية في تعيين وترد منتسبيها وبموافقة مجلس الامناء.

7 - توضع آلية لانتخاب وتعيين العمداء ورؤساء الاقسام على أساس الإعلان، ويشترط التعيين النجاح في مقابلة رسمية، وبتقديم اصولي، وبالشفافية في الاختيار.

8 - تخضع الجامعة واقسامها الى عملية مراجعة خارجية (دولية) كل سنتين.

9 - تحدد سياسة القسم العلمي من قبل مجلس القسم وراثسته حسب القوانين والانظمة والتعليمات الجامعية. ويكون مسؤولا على تحديد سياسته في اقتراح المناهج او دمجها او الغائها وخطط التدريس وتسمية الممتحنين الخارجين وخطة التعاون الخارجي، وقرار المشاريع

العلمية والبحوث وضمان الجودة.  
10 - خطة القبول للدراسات العليا، يحددها المجلس الاكاديمي للجامعة، ولا يزيد العدد عما هو موجود فعلا من اساتذة مشرفين وإمكانات مادية ومختبرية.  
11 - تحديد رواتب اعضاء هيئة التدريس

والغاء اي نوع من المخصصات للساعات الاضافية وللبحث العلمي والاشراف والامتحانات واعتبار هذه المسائل جزءا من وظائف التدريسي، يحددها القسم، بالإضافة الى وضع جدول لقياس العبء الاكاديمي للتدريسي (متضمنا ذلك الإداريين من رؤساء الأقسام والعمداء)، يتضمن ساعات التدريس والتحضير والاشراف والبحث وخدمة المجتمع والادارة.  
12 - دعم مشاركة الباحث في المؤتمرات الدولية والتعاون الدولي بصورة مستقلة عن اجراءات الوزارة، وترسيخ مبدأ الحرية الاكاديمية ومشاركة الاستاذ في اعمال اخرى خارج نطاق الجامعة، على ان لا تزيد على 20 % من وقته الرسمي.  
13 - انشاء صناديق للبحث العلمي تودع فيها مبالغ الدعم لكل استاذ على حدة، لكي يستطيع التصرف بها بصورة مستقلة، واستنادا الى تعليمات تحدد إطار واسلوب الصرف.

14 - وضع هدف على مدى طويل للتنفيذ بالزام كل استاذ بالجامعة بالعمل على البحث العلمي كجزء من نشاطاته.  
15 - تقوم الجامعة باستقطاب الكفاءات والعلماء والخبراء الخارجيين وتحديد رواتبهم ومصروفاتهم بما يتلاءم مع مصلحة الجامعة ومواردها، وترسيخ مبدأ الاستفادة من الخبراء بتعيين ممتحن خارجي لكل قسم، ومستشارين عالميين للجامعة والاقسام العلمية.  
16 - تقع مسؤولية تطبيق شروط ضمان الجودة بكاملها على عاتق الجامعة وأساتذتها.

17 - الاتفاق مع الجامعات الغربية على تنفيذ مشاريع مشتركة تتضمن برامج دراسية مشتركة (وشهادات مشتركة) والاشراف المشترك على الدراسات العليا، بحيث لا تمنح اية شهادة في الدراسات العلمية (الطبية والهندسية والزراعية والعلوم الصرفة) من دون اشراف مشترك وتعاون خارجي.  
18 - اعتبار مبدأ التدخل الخارجي من الاحزاب او المرجعيات الدينية او السلطة المركزية أو من اي شخص او جماعة خارجية ولأي سبب كان اعتداءً على حرمة الجامعة وانتهاكا لمبدأ الحرية الاكاديمية ومسا مرفوضا باستقلالية الجامعة.

19 - القرارات العلمية والاكاديمية والصرف المالي تعود الى مجلس القسم وعلى ووفق مبادئ رسالة واهداف الجامعة والقسم وتتم على أساس إقرارها بالأغلبية وتلتزم بها إدارة الجامعة.  
20 - الدوام في الجامعة مفتوح ولا يتطلب اغلاق الجامعة في وقت معين مما يسمح لممارسة البحث العلمي وللنشاطات التدريسية والمختبرية والجامعية الأخرى طوال اليوم وخلال أيام العطل.

لقد اصبح مفهوم استقلالية مؤسسات التعليم العالي أكثر صعوبة بسبب البنية المعقدة لهذا المفهوم. وهذا السبب في عدم وجود الآن وجهة نظر مشتركة حول درجة

الاستقلالية ومعاييرها وأنواعها ومجالات تطبيقها ومتطلبات التنظيم.

وظهر انه من الضروري التعامل بمسؤولية مع الخبرة الأجنبية، لأنها تتميز ليس فقط بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية المنفتحة على الفكر التربوي والإداري العالمي، لكن أيضا بالبيئة الفكرية والعقلية المستندة على الحريات الأكاديمية. ويمكن أن يؤدي الإدخال الاصطناعي لنماذج استقلالية مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، إلى ارتداد وفشل كبير اذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار العوامل البنوية الموضوعية (الأكاديمية والاجتماعية والثقافية والتاريخية) التي تشكل بيئة الانتقال. بالرغم من وأد التجربة من قبل السلطة العليا المتمثلة في الوزير، الا انه لا تزال هناك احتياطات كبيرة لتحسين نظام التعليم العالي والحد من سلطات الوزير، على وجه الخصوص، إضعاف الإدارة التوجيهية، وتفويض السلطات الإدارية على المستويات الجامعية الأدنى وإدخال استقلالية حقيقية لمؤسسات التعليم العالي.

الثقافة الجديدة: برزت في بلادنا بعد 2003 ظاهرة التنامي غير المراقب وغير الموجه لقطاع التعليم العالي الخاص، كأحد مظاهر الرهان على التخصصية. وقد وجد هذا القطاع التعليمي خطابا تربويا ورسما سائدا، مدعوما بمجموعة مبررات منها: تخفيف العبء عن التعليم الجامعي الرسمي، وفتح الفرص من جديد أمام الطلبة الذين لا تؤهلهم معدلاتهم للدخول الى الفروع المماثلة في الجامعات الرسمية... الخ.

يثار حول قطاع التعليم الاهلي هذا العدد من التساؤلات: سواء حول جودته أم الادوار التي يقوم بها؟ أسباب ومبررات الكلفة الباهظة لبعض أنماط هذا التعليم؟ كيف يتم تحديد برامجه ومناهجه؟ ما هي آليات المراقبة المعتمدة فيه؟ ما هي شروط وأوضاع البحث العلمي والأطر الباحثة فيه؟ ما هو المصير المهني لخريجيه؟ ما هي الحاجات الفعلية والمفترضة أو المطلوبة والمتوقعة لشعبه وتخصصاته؟ هل يستجيب لطلب تربوي واجتماعي حقيقي، أم لطلب افتراضي أو وهمي؟ وبالتالي ما هي حدود وإمكانات ومصاعب مساهمته في التنمية البشرية والاجتماعية وتكوين المواطن العراقي بشكل عام؟.. وغير ذلك الكثير...

- ما هي وجهة نظركم حول إشكاليات

التعليم الأهلي في العراق؟

أ.د. محمد الربيعي: يتميز التعليم الأهلي في العالم بتفوقه على التعليم الرسمي، ولذلك يكون الطلب عليه كثيراً بالرغم من تكاليفه العالية. الطالب يبحث عن أحسن تعليم لأنه يمنح احسن الفرص لإشغال افضل الوظائف. التعليم الأهلي وبصورة عامة يوفر تدريبا افضل ومن قبل تدريسيين افضل تأهيلا، وفي بيئة أكاديمية أكثر ملاءمة للتعليم والتعلم، وتطوير المهارات ويظهر ذلك جليا في معدلات التحصيل الدراسي والنجاح والتسرب والفشل وما الى ذلك. الغريب إن ما يحدث في العراق هو عكس ما يمكن توقعه على الصعيد العالمي، حيث يتميز التعليم العالي الأهلي مع وجود بعض التباين والاستثناءات بكون

التدريس فيه ادنى جودة والتأثير السياسي والخارجي اعلى مما هو عليه في التعليم الحكومي، وقد يتصف بصفات أخرى تجعله اقل شأنًا اكاديميا، وهذا ما يجعله محط النقد الدائم من قبل عامة الناس وكثير من التربويين، ومنها ما يتعلق بمعدلات القبول الواطئة، مقارنة بالكليات الحكومية، وبجهد الطالب المبدول للحصول على الشهادة، ومسؤولية التدريس واهتماماته الاكاديمية، والاجور العالية ومستويات التأهيل ومنح الشهادات، والابنية والمرافق والبيئة الاكاديمية، وحجم الفساد والغش. وما يزيد الطين بلة أن معظم الكليات الاهلية العراقية هي من الكليات الهادفة للربح، وهذا النوع من الكليات عالميا له سمعة سيئة للغاية. وبصراحة، الكثير منها يستحق ذلك حيث تحدث الغالبية العظمى من قضايا الفساد البارزة في مشهد التعليم العالي في القطاع الربحي. وتشير الأدلة إلى أن الدوافع والأولويات والتكتيكات الخاصة بالكليات الهادفة للربح غالبا ما تجعلها عرضة بشكل خاص لممارسات الإدارة الخادعة، وضعف الرقابة على الجودة، ومنح شهادات ضعيفة او لا معنى لها.

ولعلنا أن نبحت أكثر لكي نحصل على إجابات شافية، لكي نحدد الصفات التي تجعل خريج الكليات الحكومية يتميز عن نظيره في الكليات الاهلية من ناحية التأهيل، وما اذا كانت حقا شهادة الكلية الأهلية اقل جودة من شهادة الكلية الحكومية. وبالرغم من عدم وجود دراسات مقارنة وادلة دامغة نلاحظ اتفاقا شبه عام على أن التعليم العالي

التدريس فيه ادنى جودة والتأثير السياسي والخارجي اعلى مما هو عليه في التعليم الحكومي، وقد يتصف بصفات أخرى تجعله اقل شأنًا اكاديميا، وهذا ما يجعله محط النقد الدائم من قبل عامة الناس وكثير من التربويين، ومنها ما يتعلق بمعدلات القبول الواطئة، مقارنة بالكليات الحكومية، وبجهد الطالب المبدول للحصول على الشهادة، ومسؤولية التدريس واهتماماته الاكاديمية، والاجور العالية ومستويات التأهيل ومنح الشهادات، والابنية والمرافق والبيئة الاكاديمية، وحجم الفساد والغش.

وما يزيد الطين بلة أن معظم الكليات الاهلية العراقية هي من الكليات الهادفة للربح، وهذا النوع من الكليات عالميا له سمعة سيئة للغاية. وبصراحة، الكثير منها يستحق ذلك حيث تحدث الغالبية العظمى من قضايا الفساد البارزة في مشهد التعليم العالي في القطاع الربحي. وتشير الأدلة إلى أن الدوافع والأولويات والتكتيكات الخاصة بالكليات الهادفة للربح غالبا ما تجعلها عرضة بشكل خاص لممارسات الإدارة الخادعة، وضعف الرقابة على الجودة، ومنح شهادات ضعيفة او لا معنى لها.

ولكننا يجب ان نتحلى بأكبر قدر من الموضوعية، ولا نتماذى كما يفعل البعض في شجب كل الإجراءات الإدارية والاكاديمية المعمول بها في الكليات الاهلية، لذا نتساءل اذا كان خريج الكلية الحكومية هو افضل تأهيلا من طالب الكلية الاهلية فانه بنفس الكيل، يمكن القول بان خريج الصيدلة هو افضل تأهيلا من



الوحدة الوطنية بمفاهيم الطائفية السياسية والعرقية، ويتسع فيه حجم الفساد الإداري والمالي لدرجة رهيبه. ولهذا فإن انقاذ التعليم الأهلي يكمن، في جانب كبير منه، في تخليصه من نفوذ الأحزاب السياسية، والتزام الإدارات بمعالجة جميع العوامل التي تؤثر على جودة التعليم بصورة مستقلة عن تأثير وتدخل المستثمرين.

الثقافة الجديدة: اشترتم في احدى مقالاتكم الى ان المؤسسات العلمية والجامعات العالمية وبالأخص الرصينة منها، تمتاز بالإضافة الى خصائصها ومستوياتها المتقدمة، وكذلك بمواردها البشرية الغنية وثقافتها العالية، بمهامها واهدافها وبرامجها المحددة والواضحة. في مقابل ذلك نجد ان ابرز ما تتميز به الجامعات العراقية حالياً، وحتى العريقة منها هو كونها عديمة الملامح. فضلا عن ان مواردها البشرية، الكبيرة بالقياس المطلق، لا تمثل باي شكل من الاشكال دلالة على غنى فكري او ثقافي، يرافقها ضعف واضح في مواكبة التطورات العلمية والتقنية.

تثار جملة واسعة من التساؤلات. في مقدمتها السؤال المركزي التالي: هل عدم قدرة المؤسسات العلمية والاكاديمية العراقية على تحديد اهدافها ورسم مخططات واضحة لأهدافها ومهامها يجد اسبابه ومبرراته في انعدام الخبرة والتأهيل عند كادرها المتقدم فقط؟ أم ان هناك اسبابا اخرى؟ ما هي برأيكم الاسباب والمعوقات الحقيقية التي تمنع او تلغي دور الجامعات في وضع برامجها الملموسة، التي تتلاءم مع واقعها وظروف البلد وآفاق تطوره؟

في الكليات الاهلية بصورة عامة أسوأ من ناحية النوعية من اقرانه في عدد كبير من الكليات الحكومية. هذا بالإضافة الى وجود ادلة على هيمنة بعض المستثمرين على سلطة القرار الاكاديمي في كلياتهم وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة تخص شؤون التدريسيين، ويصل هذا التدخل الى حد اجبار التدريسيين على إنجاز الطلبة من غير المستحقين، وتدخلهم علنيا وسريا في تغيير درجات الطلبة، ومن منطلق "الطالب الذي يدفع الأجور افضل من التدريسي الذي يأخذ أجور".

ان هناك شوطا طويلا يجب ان يقطعه التعليم الأهلي، لكي يتحسن أداؤه ويطور وسائله ليتمكن من تأهيل الطلبة تأهيلا عاليا، وبما يتناسب مع توقعات سوق العمل والنظرة الشعبية على حد سواء. ولان التعليم الأهلي وجد ليبقى ويتوسع، ولأن في تركه تنمو خطورة كبيرة من دون وجود نهج إصلاحي يعالج مشاكله، ويضع قيودا صارمة لمراقبة أدائه، والتي من شأنها لو تركت من دون تغيير ان تغرقه في مأزق الانتهازية والربح وتدهور قيمة الشهادات وفقدان أهميتها، لذا من الأمور التي يمكن اجراءها، والتي نقترحها هي دمج الكليات الصغيرة والمتقاربة في الموقع والتخلص من صفة الربحية؛ فالمشكلة الرئيسية للتعليم الاهلي برأيي تقع في تمتع هذا النوع من التعليم بمميزات لا تليق به كالفنية والربحية واغتنام الفرص خصوصا في مجتمع، تقلصت فيه ادوار الجامعة في بناء الانسان، ويمر بأزمة اخلاقية واسعة النطاق، وتفكك منظومة

- وبصورة مباشرة: بحسب رأيكم ما هو أثر القرار السياسي على واقع التعليم العالي في العراق؟

أ.د. محمد الربيعي: لقد وضع القرار السياسي بتأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1970 الجامعات تحت هيمنة الدولة وادارتها. فأصبحت مؤسسات التعليم العالي، ومنذ تأسيس الوزارة تخضع للإشراف المباشر للحكومة، وبعد 2003 لنوع من السيطرة السياسية لحزب الوزير أو للجهة الداعمة له؛ فإلى جانب تعيين رئيس الجامعة، يسيطر الوزير على السلطات الإدارية وسلطة اتخاذ القرار في الجامعات. ويعود تدهور النظام التعليمي بالعراق أساساً إلى هذا الواقع من الهيمنة، الذي فرض التسلط والتحكم وغياب المنهجية والحريات الأكاديمية في إدارة الشأن التعليمي؛ إذ يكون من الاجحاف تجاهل واقع الاستبداد والتسلط الذي مورس خلال عقود من الزمان على جل التدريسيين في التعليم العالي، حيث أدت هذه الممارسات إلى عدد من القرارات والتعيينات الحزبية والتي شكلت احد مظاهر الانحراف الكبير عن المبادئ التربوية المعاصرة المتبنية من قبل الجامعات العالمية.

ويبدو أن السياسات التعليمية للجامعات خصوصاً في التخصصات الإنسانية قد تم وضعها وفقاً للسياسة والأيدولوجية السائدة، وكما يبدو أيضاً أن اهتمام السياسيين بالتأثير على عملية صنع القرار في مؤسسة التعليم العالي يسترشد بنهج أساسي متمثل في الأيدولوجية والأفكار السائدة. لكننا إذ نرى التأثير السياسي على

صنع القرار في التعليم العالي بسهولة، لا نرى العكس؛ فتأثير الجامعة على القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة ضعيف، لا بل معدوم وهذا ما يعكس التذمر الكبير عند الأكاديميين من حالة العزلة وعدم مشورتهم في وضع السياسات الحكومية.

زاد الاهتمام بالقيادات الجامعية بعد 2003 عندما أصبحت المحاصصة السياسية والتفاسم الوظيفي للمناصب الأكاديمية سمة أساسية للنظام التعليمي. إلا أن التفاسم الوظيفي بالرغم من كونه فعلاً مشيناً بحق الأعراف الأكاديمية يظهر أحياناً بصورة أسوأ عندما ينحاز نحو جهة أو مكون معين. فلم تعد هذه المشكلة، وظيفية فقط، إنما أصبحت تشكل أزمة ذات أبعاد أخرى، سياسية وأكاديمية في غاية الخطورة على الجامعات التي أصبحت بفعل السياسات الحكومية المتعاقبة عقبة كبيرة أمام الإصلاح الأكاديمي، وهو ما يعني انشغال الجامعات والتدرسيين في الصراعات السياسية مما يبعدهم عن مهمة تطوير قابلياتهم الأكاديمية واهتماماتهم الأساسية في التعليم والبحث العلمي، ويعزز الرغبة في المناصب الجامعية، بعيداً عن الاستحقاق الأكاديمي والعلمي.

إن مظاهر التسلط السياسي في إدارة الجامعات تظهر جلياً، بجانب طريقة اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، في رسم سياسة التعليم العالي، والتي تعتمد اعتماداً كاملاً على قرارات الوزارة والسلطة السياسية، وكذلك في تمركز عملية وضع مناهج التعليم واختيار الطلاب وتعيين التدريسيين. وهي

الناس وآرائهم وافعالهم. ولربما هذا أهم من السيطرة على قوتهم المعيشية. لذلك، لا يوجد قطاع آخر ذو أهمية كبيرة للسياسيين لممارسة نفوذهم غير التعليم.

**الثقافة الجديدة:** أحد ابرز مظاهر ازمة التعليم العالي في العراق، يتمثل في غياب العلاقة بين سلطة المعرفة المفترضة في خطاب البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع. علما ان المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات تقع وسيطا بين هاتين السلطتين.

وفي ظل هذه القطيعة أو الطلاق بين ما يمكن تسميته بـ "القرار العلمي" و"القرار السياسي والاجتماعي" تدهورت مكانة البحث العلمي، وتراجعت الكثير من الشروط المادية والمعنوية التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنماؤه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا، وأطرا باحثة: من طلبة واساتذة. وفي ظل هذا التدهور ايضا افتقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلا له، دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي، وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام.

- ما هو تعليقكم عن مسببات هذه الهوة بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة. وكيف يمكن ردمها؟  
- كيف يمكننا أن نجعل البحث الأكاديمي مفيدا للمجتمع؟

مظاهر تنافى الحرية الأكاديمية تنافياً مطلقاً. هذه الظاهرة أصبحت اليوم ظاهرة طبيعية اعتاد عليها التدريسيون، فلم يعد أحد يعترض عليها رسمياً أو علنياً لكون التدريسيين محكومين من الحكومة، التي يمثلها الوزير، فهي تدفع راتبهم وتقاعدهم ومكافآتهم، وهم كموظفين يأترون بأوامرها، وحالهم لا يختلف عن حال أي موظف آخر في الدولة، سواء كان في أمانة البلديات أم دوائر الجنسية. ولا يهم هنا إن كان التدريسي عالماً يشار له بالبنان، أو مرجعاً علمياً أو مفكراً أو فيلسوفاً.

وهنا لا بد من التأكيد على ان هذه الممارسات لا تشكل طبيعة المجتمع الاكاديمي العراقي بل هي ممارسات خلقها في البداية فكر الحزب الواحد الاستبدادي، وبعد 2003 ممارسات الدولة المحاصصاتية. والحقيقة ان الجامعات العراقية بالرغم من انها تبدو للوهلة الأولى ككيانات مستقلة، إلا انها بحقيقة إدارتها وتسييرها فروعاً لجامعة واحدة، تدار سياسيا من قبل وزير يمثل سلطة سياسية. لقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي مجالا يلعب فيه السياسيون لعبتهم المفضلة، فتجد الأحزاب السياسية المتصارعة على احراز المناصب لمناصريها، أنه من السهل تعبئة مجموعاتها الخاصة من الطلاب أو التدريسيين في الجامعات، من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. من خلال لعب هذه اللعبة السياسية في الجامعة، يتمكنون من التأثير على الثقافة والفكر. ولربما لن أكون مخطأ في القول إن سلطة السياسيين على مجال التعليم تعني السلطة على عقول

أ.د. محمد الربيعي: للمعرفة من علم وتكنولوجيا تأثير كبير على المجتمع. وتأثيرها أخذ في الازدياد؛ فمن خلال التغيير الجذري لوسائل الاتصال لدينا، والطريقة التي نعمل بها، والبيئة، وحتى طول ونوعية الحياة نفسها، أحدث العلم تغييرات في القيم الأخلاقية والفلسفات الأساسية للبشرية. لكن ومع الأسف يشعر الكثير من الناس أن غالبية الأبحاث الأكاديمية لا تفيد المجتمع ويتم إصدار المنشورات في معظم الأحيان لمجرد الحصول على ترقية أكاديمية. ولعل لهذا الشعور سبب يعود الى ضعف البحث العلمي وبعده عن تلبية حاجات المجتمع وعدم امكانيته من حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. وتلعب السلطة السياسية هنا دورا رئيسيا في هذه الفرقة فهي لا تضع البحث العلمي في قائمة اهتماماتها، ولا تسعى الى النهوض به من خلال توفير الأموال والمعدات والمواد، ولا الى رفع كفاءة الباحث العلمي او الى تحقيق تعاون علمي مشترك مع الجامعات العالمية. تسببت السلطة السياسية بأنانيتها، ومن خلال حصر اهتماماتها بالصراع السياسي على السلطة، وبشيوع الفساد الإداري والمالي بين مفاصلها الى ازمة تتمثل في الانقسام الهائل بين ما اسميته بسلطة المعرفة وسلطة السياسة. والواقع يرينا أن الفساد لعب دوراً رئيساً في تدهور البحث العلمي، وليكون عائقاً كبيراً أمام كل حل لهذه الأزمة، وليفاقم من مشكلة تدهور المعرفة.

كيف يتم ردم الهوة؟ ليس بالسهولة فلم تعد الحلول الترقيعية أو الإجراءات الجزئية

أو القرارات الاعتبائية، وغير المدروسة تنفع في النهوض بأوضاع الجامعات والبحث العلمي، ولا بوسائل بناء المعرفة والاطلاع واكتساب الخبرات والمهارات كي تضطلع المؤسسات التعليمية والمعرفية بأدوارها في بناء الإنسان العراقي. ولن تستطيع من إذابة الجمود المعرفي وإزالة أسوار الحصار الذاتي الداخلي والقضاء على الفساد من دون توفر رؤية استراتيجية للإصلاح، وتكوين مدرسة مهارات وجودة وأخلاق. وهذا يتطلب قيادات نزيهة تمنع المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال المنصب وسرقة المال العام. ويتطلب قيادات معرفية تعتنق التغيير، والإصلاح وتستمع للتربويين والعلماء والمتقنين، وتتفهم أهمية العقل والانفتاح على الثقافات العالمية. هل هذا حلم مستحيل التحقيق في عراق اليوم؟ لربما يكون ضرباً من ضروب الخيال في ظل ثقافة احتقار حرية الرأي، والعجز المعلوماتي المتمثل في انعدام الشفافية في المؤسسات التربوية، وخصخصة قطاع التعليم بصورة غير معلنة والإلغاء التدريجي لمجانية التعليم في العراق، فضلاً عن عدم استخدام معايير الكفاءة والجودة في تعيين المسؤولين، واستخدام المحاباة والمحاصصة بدلاً من ذلك. من هذا يتضح أن الحل الوحيد والعملية هو إعادة بناء أعمدة المعرفة والتعليم مرة أخرى من خلال القضاء على الفساد أولاً، وتعزيز الاستقرار وإبعاد العناصر الطفيلية والاعتماد على الخبراء والمعرفيين والعلماء لتكوين رصيد معرفي ينتج كحصىة للبحث العلمي والتفكير الفلسفي

وتنمية المهارات الملموسة وغير الملموسة. لقد أصبح تحقيق الجودة بما يتناسب وحاجة السوق مهمة صعبة للجامعات؛ فمن دون توفر تدريسيين على مستوى عال من التدريب والمعرفة، وتوفير مرافق جامعية ملائمة، وبيئة جامعية محفزة للتعلم والتعليم، وسياسات تنموية تتناول الاحتياجات القطاعية بالتفصيل واحتياجات القطاع العام والخاص لن تتمكن الجامعات من تأدية واجباتها بصورة كاملة. ويتطلب الإصلاح تغيير تقاليد التعليم العالي وهذا يعني احداث تغيير جذري في نظرتنا الى اهميته وجدواه، والى اعاده صياغة اولوياته. بما ان سوق العمل يحتاج الى الاختصاصات المهنية والتقنية لذلك فانه يتوجب على التعليم العالي، تلبية احتياجات هذا النوع من التعليم وتوفير الفرص التدريبية لسد الفجوة الناشئة عن تراكم عجز الايدي العاملة، لتلبية الطلب من قبل مختلف النشاطات الاقتصادية الوطنية. ومن اجل تحقيق الإصلاح لا بد أولاً من ترسيخ ثقافة التغيير داخل الجامعات، وهي ثقافة تعتمد على الجودة وإدارتها والاهتمام بالأستاذ والطالب والبيئة الأكاديمية. انا مؤمن بأن أي برنامج إصلاحي لن يتمكن من النجاح الا بوجود قيادات مؤمنة بالتغيير وأساتذة كفوئين وعلماء، ومن هذا المنطلق اؤكد دائماً على شعار ”أعطني استاذاً وباحثاً جيداً اعطيك جامعة ناجحة“.

والابتكار والتطوير وغيرها من أشكال الإنتاج العلمي والفكري للإنسان، ومن ثم تحويل هذا الرصيد المعرفي الى قوة حقيقية لاحداث تغيير في السلطة والمجتمع، مع اعترافي بأن هذا الحل صعب التنفيذ، ويقارب الاستحالة.

**الثقافة الجديدة:** في النهاية، بحسب خبرتك الطويلة، سواء في العمل في الجامعات العالمية، او مستشاراً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ما هي الخطوط العامة التي يمكن اتباعها من اجل النهوض بالجامعات العراقية واصلاح نظام التعليم العالي في العراق؟

**أ.د. محمد الربيعي:** لقد كتبت كثيراً ووضعت خططا وسياسات وقدمت برنامجا اصلاحيا للنهوض بالتعليم العالي والجامعات العراقية، ولكني وجدت انه طالما لا تتوفر الإرادة السياسية والقدرة المعرفية لتطبيق مشروع الإصلاح تبقى هذه الخطط مجرد دعوات وطموحات. تركزت الخطوط العامة لمشروعي، لإصلاح التعليم العالي، في عدد من المهمات الرئيسية، منها ضرورة المواءمة مع سوق العمل الضعيف والمتغير في احتياجاته، من خلال إعادة هيكلة البرامج الدراسية ومحتوياتها، وإعادة النظر في عملية ضمان الجودة وبتغيير طرق التدريس المعتمدة على التلقين والحفظ،